صدى النقابات

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال - تصدر عن اتحاد الوفاء لنقبات العمال والمستخدمين في لبنان

العدد ستون
كانون ثاني ٢٠١٢م / محرم ١٤٣٤هـ

«أزمة الكهرباء في لبنان شحار يلفنا»

«صدر مرسوم «تصحير» الأجور و «قمر العمال» في الجريدة الرسمية

«أزمة الكهرباء في لبنان: شحار يلفنا

«وزير الزراعة يطلق برنامج إنتاج زيت الزيتون وتسويقه

«فضيحة المازوت المدعوم: اللي استحوا ماتوا

«الاطلالات على قطاع النقل مجتزأة والمطلوب استراتيجية وطنية للنقل

«ألف باء البحث عن الغاز... والسرقة وسبل الحد منها

«لقاء قيادي نقابي يجمع نقابيي حزب اللّه وأمل

«عيون على العدو: اسرائيل تقترب من نهايتها

«نجّانا اللّه في لبنان من العبث الامريكي وفنونه وتقنياته

الافتتاحية

وزارة عمل، اتحاد عمالي، هيئات اكتوارية عاملة

وأخيراً أخيراً عمال...

حارت العقول المحلية والعالمية في موضوع الأجر، حتى كدنا نظن أنه سيحوّل إلى الأمم المتحدة لعقد جلسة طارئة لحسم الخلاف الجوهري المستعر بين معسكري (العمل والأجر اللائقين والعمل والأجر كيفما كان).

تقدّمت وزارة العمل، أي الوزير شربل نحاس، بمشروع متكامل للأجر والنقل، جوهره تصحيح مسار تاريخي لمفهوم الأجر وقانونيته، أعتبر بمثابة حلم "دغدغ" أمال مقهورة لدى العمال وعائلاتهم على مدار أشهر، إلا أنه لم يبصر النور لأن الظلمة في قلوب وعقول التجار والزبائن أقوى وأعمق.

أخرج رئيس الحكومة، الاقتصادي والساحر، من كمّه وريقة، تعبّر بصدق عن الحيز الذي يشغله العمال في عقله الاقتصادي، نسفت هذه الوريقة المشروع النحاسي، وحازت على إعجاب التجار والزبائن، لكنها جمّدت مؤقتا.

تداعى الاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية، إلى اجتماع طارئ، لمواجهة المشروع "المشبوه" لنحاس كما أوحوا لنا، وبعد نقاش علمي وإحصائي مستند إلى الدراسات والأرقام للواقع الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي للعمال وحقهم بالعمل والأجر اللائقين، خلُصت إلى زيادة الأجر على قاعدة: "من إلى" "دائن ومدين"، وانتهى إلى (دعوتكم لحضور حفل الغداء الذي يقيمه رئيس جمعية تجار بيروت للاحتفال بالروح الايجابية التي سادت بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي)!؟.

وبعد مد وجزر ورد ورد مضاد، بين الوزير من جهة والهيئات ورئيس الحكومة والاتحاد العمالي ومجلس شورى الدولة من جهة ثانية، والتي أدّت إلى تعقّد الأمور وارتفاع منسوب الاتهامات والتخوينات المتبادلة والتفريط بحق العمال، على اعتبار أن الشغل الشاغل للاكتواريين هو العامل وحقه...!؟. حسم في نهاية المطاف هذا الكم من الشخصنة والتفرد ، لصالح الهيئات الاقتصادية "الحاكم الفعلي للمفاصل الأساسية في الدولة"، المدعومة من عالم الجن. أي انتصرت "الروح الايجابية"، على الروح السلبية، وحاز العامل من دون مشاركته وعلمه، على زيادة ١٧٥٠٠٠ ليرة، وعُلق بدل النقل إلى جولة نفاق ثانية، والانكى من كل ذلك، يبدأ العمل بالأجر الجديد"نيو أجر" في الشهر الثاني من السنة ٢٠١٢؟!، أما سلف المعيشة المدفوعة من ٢٠١٠ تحسم من الأجر، بمعنى أكثر وضوحاً، العمال لن يتقاضوا الزيادة المنحورة العام ٢٠١٢ واحتمال أن يتقاضوها في مطلع ٢٠١٣.

هذه الحبكة الذكية، انتهت إلى أن تُدفع الزيادة من جيب العامل، بوضوح أكثر، النيو أجر زيد من جيب الأجير نفسه، وخرجت الهيئات مزهوة بنصر مكلّل، وجزء من الاتحاد محاط بكسل روح الجماعة وخطاب غير مشجع مع الأسف، نقول أن السبب هو هذه الشخصانية والنكد والكيدية التي طبعت أداء بعض القيمين فيه، إن إدارة هذا الملف على مدى أشهر لم تكن إدارة مسؤولة وعلى مستوى التوقع إن في الخطاب النقابي أو في النقاش الداخلي المطلوب. وبقي العامل الأكثر غبناً وغربة. كان يمكن اعتبار ما تحقق خطوة متواضعة في الألف ميل، لكنا اقتنعنا، لكن اعتبار ما حصل معجزة، فهذا قمة الاستخفاف بحق العمال وعائلاتهم.

مما يدفعنا إلى السؤال الفعلي عن جدوى وجود وزارة عمل، وقفت لأول مرة من تاريخ تأسيسها إلى جانب اليد العاملة، وكان مصيرها على يد من يُفترض بهم شدّ أزرها الطعن المحيّر؟.

أيضاً، عن جدوى وجود اتحاد عمالي، ما دامت الهيئات الاقتصاديةالاكتوارية، تستطيع أن تقوم بدور الاتحاد والوزارة معاً، بالإضافة إلى أدوارها المتعددة..؟.

أمّا العامل ونقاباته الممثلة، بحاجة إلى لحظة وعي تاريخي، للتعديل والتصويب الجدي في رأس الهرم ووسطه.

المطلوب من القوى النقابية والعمالية، حراكاً جدّياً مسؤولا، لدراسة هذه التجربة التي سادت في موضوع الأجور، واستخلاص العبر للمستقبل، وليكن العنوان الحاكم، هل هكذا تُدار الملفات الكبرى، بهذه الروحية التو حدية؟ وعنوان آخر، أين موقع العامل؟ وما هو الدور الحقيقي للنقابات، على أبواب الألفية الثالثة، وزمن العولمة، والمتغيرات الاقتصادية التي تعمّ العالم، وسيطرة رأس المال المفترس؟ وهل سيبقى العامل في أدنى السلم النقابي والاقتصادي والاجتماعي إلى ألأبد؟! ..

الفهرس

بيان اتحاد الوفاء ٤

بيان المواصلات ٤

اتحاد انماء ٥

هيئة مكتب الاتحاد العمالي العام ٦

ورشة الحركة النقابية ٦

لقاء نقابيي امل وحزب اللّه ٧

اخبار نقابية ٨

الضمان الاجتماعي ٩

الكهرباء ١٠

تصحيح الاجور ١١

ملف الغاز ١٢

الملف الزراعي ١٥

نقابيو كوبا ١٨

عيون على العدو ١٩

احتفال وحدة النقابات ٢٠

الف ياء الاقتصاد ٢١

الف ياء النقابات ٢٢

خبر وتعليق ٢٣

بيانات نقابية

إتحاد الوفاء: طول مماطلة ضيعت حقوق العمال

في بيان أصدره اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، إثر اجتماع مجلسه التنفيذي، قال: "إن إقرار مرسوم الأجور جاء بعد «طول مماطلة لم تكن مبرّرة ضيّعت حقوق العمال والتهمت الزودة وحرمت العمال من أجر ستة أشهر مصححة على الأقل بل ومنذ تاريخ عقد أول جلسة لهذه الحكومة"، ووجّه الاتحاد نداء إلى عمال لبنان والمعنيين «أن لا يعتبروا ما حصل في هذه المعركة من آليات حراك ونتائج سابقة في حراك تصحيح الأجور يجب تثبيتها والبناء عليها في المستقبل، فالعملية برمتها كانت ظلماً بظلم في النتائج وفي الآليات وفي دور العمال ونقاباتهم». ولفت الاتحاد إلى «أننا ما زلنا منتظرين إصدار التشريعات القانونية اللازمة لتثبيت وتصحيح بدل النقل وإنصاف موظفي القطاع العام والمتقاعدين».

نقابة سائقي ومستخدمي وسائط المواصلات والنقل البري في لبنان

المطلوب إجماع وطني على إستراتيجية نقل

عقدت نقابة سائقي ومستخدمي وسائط المواصلات والنقل البري في لبنان اجتماعها الدوري بمركزها في بيروت حارة حريك بتاريخ ٢٧-١-٢٠١٢ وناقشت شؤونا مرتبطة بالقطاع وأصدرت البيان التالي:

أولا: يؤكد المجتمعون ان كل الخطط والمشاريع التي تتم بواسطتها الإطلالة على قطاع النقل ومشاكله في لبنان لا تعد كونها حتى الآن اطلالات مجتزأة لا يمكن بأية حال ان يركن إليها، وتغدو الهم النقابي المتصدر للقاءات والاجتماعات، والمطلوب ألان إجماع وطني على إستراتيجية نقل تنقل لبنان من واقع التخبط والتخلف إلى واقع الأوطان التي تحترم شعوبها وقواعد النمو الاجتماعي والحضاري والاقتصادي في الألفية الثالثة

ثانيا: يلفت المجتمعون مقام رئاسة المجلس النيابي الى ان مناقشة اللجان النيابية لمشروع جديد لقانون السير تجري بعيدا عن مشاركة النقابات المعنية وكان قانون السير يخص جهة او فئة من اللبنانيين دون غيرها، وهذا مجاف لمبدأ المشاركة والحوار الاجتماعي والحق في إبداء وجهة النظر وخلل نأمل من جانب رئاسة المجلس النيابي معالجته وبالسرعة الممكنة ..

ثالثا: ان معالجة ما يتعرض له السائقون العموميون والأمن المجتمعي اللبناني من مضايقات ومخاطر وتعديات شركات النقل واللوحات المزورة والبيضاء هي في عهدة معالي وزير الداخلية والبلديات، المطالب بوضع حل جزري لهذه المخالفات وتعقب المعرقلين لتنفيذ القوانين المرعية الإجراء .

اتحاد نقابات المزارعين في لبنان انماء

يلفت للدور التخريبي الدائم الذي تمارسه امريكا

تعليقا على زيارة الملحق الزراعي الاقليمي في السفارة الاميركية في القاهرة للبنان و لقائه مع بعض العاملين في القطاع الزراعي فأن اتحاد نقابات المزارعين في لبنان يهمه ان يلفت للدورالتخريبي الدائم الذي تمارسه امريكا وتستهدف به الاقتصادات الوطنية،ومستغربا هذه الغيرة الامريكية في هذا الوقت الذي تستعر فيه حملتها العدوانية على شعوب المنطقة ودولها وبالوقاحة المفرطة التي نشهدها اليوم في العدو ان عل ىسوريا العروبة والحق العربي،وأن لا خير يرتجى من دولة تحيك المؤامرت الدائمة على لبنان وسوريا، وتساند العدو الاسرائيلي في عدوانه المستمر على لبنان والقنابل العنقودية الاسرائيلية التي مازالت في الحقول اللبنانية شاهد دائم على الجرائم الامريكية الاسرائيلية الدائمة، وامريكا التي استمرت بالدخول الى البيوت من النوافذ،لا تحترم قواعد التعاطي مع الدول،ولا تحترم سيادة الشعوب على اراضيها ولبنان ليس مزرعة ولا حقل تجارب وعبث بارضه واقتصاده وكفاءات شعبه ومزارعيه، نجّانا الله في لبنان من العبث الامريكي وفنونه وتقنياته.

اتحاد انماء يعزي رئيس واعضاء مجلس الاتحاد العام للفلاحين في سوريا

باستشهاد رئيس اتحاد فلاحي ادلب عبد اللطيف بكّور

بسم الله الرحمن الرحيم

ان كنتم تألمون فانهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون

صدق الله العلي العظيم

جانب: الاخوة رئيس واعضاء مجلس الاتحاد العام للفلاحين في سوريا الشقيقة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ببالغ الاعتزاز والأسى تلقينا نبأ استشهاد الأخ عبد اللطيف بكّور عضو مجلس الاتحاد العام للفلاحين ورئيس اتحاد فلاحي ادلب الذي قضى غدرا دفاعا عن سوريا وخيار الأمة الممانع والمقاوم للمشروع الأمريكي والصهيوني وأزلامه وأدواته من اعراب النفاق والتدليس.

إننا إذ نبارك للشعب العربي السوري الأبي ولقيادته الأمينة والحكيمة ، ولاتحاد الفلاحين في سوريا الشقيقة، ولذوي الشهيد شهادته المباركة، نؤكد على وقوفنا إلى جانبكم بوجه الهجمة الحاقدة على سوريا العزيزة، آملين من الله عز وجل ان يمن علينا بالصبر ووافر العزيمة حتى نحقق النصر المؤزر، وما ذلك على الله بعزيز.

ولكم منا خالص العزاء والمواساة

إتحاد العمال العام

الاتحاد العمالي: للإسراع في إصدار مراسيم الأجور

وبدل النقل والتعليم مع مفعول رجعي أربعة أشهر

طالبت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام بعد اجتماعها، بتاريخ ٢٠-١-٢٠١٢ ، الحكومة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، والتعجيل في إصدار مراسيم تصحيح الأجور وتعيين الحدّ الأدنى الرسمي لأجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل وزيادة نسب غلاء المعيشة، وكذلك المرسوم المتعلّق ببدل النقل ومنحة التعليم وتعويض الأجراء ما فاتهم من زيادة للأجور بسبب التجاذبات والمماطلات وتأرجح المراسيم لأكثر من ثلاثة أشهر، وذلك بإصدار مراسيم تصحيح الأجور بمفعول رجعي لأربعة أشهر منذ إقرار الزيادة بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٢ بالإضافة إلى مطالبة وزير المال بإعداد مشروع القانون المعجّل المكرّر لتصحيح أجور موظفي القطاع العام بحيث تشمل الزيادة الموظفين المتقاعدين والمياومين من معلمين وأساتذة.

كما طالبت الهيئة الحكومة بمراقبة الأسعار وضبطها ومراقبة الأسواق وتفعيل أجهزة حماية المستهلك في جميع الوزارات خصوصاً وزارة الاقتصاد والتجارة ومنع الاحتكارات وتطبيق القرار ١٧٧ المتعلّق بوضع سقف للأرباح على مجمل السلع الغذائية والاستهلاكية الأساسية وذلك من أجل حماية الأجور وعدم تبخّر الزيادة بسبب ارتفاع الأسعار، وبضرورة متابعة لجنة المؤشر اجتماعاتها من أجل درس تطور الأسعار وأسباب ارتفاعها ورصد قضية الغلاء وإعداد مؤشر دوري لتقلّب الأسعار من أجل تعيين حدّ أدنى رسمي لأجور العمال والمستخدمين وزيادة غلاء المعيشة.

ودعت الحكومة الى تحمل مسؤوليتها إزاء تصاعد الأزمات المعيشية وتردّي الخدمات الحياتية... من دون أن يغيب عن بال المواطن «كذبة» دعم المازوت الأحمر الذي أضحى نادر الوجود في محطات المحروقات وكذلك التأكيد على مطلب الاتحاد رفع ضريبة القيمة المضافة والرسوم الباهظة عن كل المشتقات النفطية وخصوصاً المازوت الأخضر والبنزين.

كذلك طالب الاتحاد بدفع مستحقات سنة ٢٠١١ للضمان الاجتماعي لصندوق المرض والأمومة البالغة ٣,٠٠٠ مليار ليرة ومتابعة دفع أقساط السنوات السابقة، وذلك تأميناً للتوازن المالي للصندوق بحيث يؤدّي تقديماته ويطوّر أداءه ويحافظ على حقوق العمال في صندوق تعويضات نهاية الخدمة.

توصيات ورشة الحركة النقابية العربية:

التمسك بمفهوم دولة الرعاية الاجتماعية

نظمت ورشة عمل عن «الحركة النقابية العربية في مواجهة التحديات التي فرضتها المتغيرات المجتمعية الاقليمية الراهنة»

في فندق «بادوفا» – سن الفيل، بدعوة مشتركة من الاتحاد المهني لنقابات عمال الكيميائيات في لبنان بالتعاون مع اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيميائيات في دولة الكويت، شاركت فيها قيادات وكوادر شابة من الاتحادين.

وألقى رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد العربي لعمال النفط احمد

الفيلكاوي ورئيس اتحاد الكيميائيات سليمان حمدان ورئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن كلمات.

وتلت الافتتاح جلسة عمل مع مدير الانشطة العمالية في منظمة العمل الدولية في بيروت مصطفى سعيد، عن «المعايير الدولية على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى صعيد حرية العمل والتنظيم النقابي». وتحدث في الجلسة الثانية عصام ريدان عن «الحركة النقابية العربية في مواجهة التحولات المجتمعية العربية الراهنة والخيارات المتاحة». وعقدت جلسة ختامية حددت فيها «ابرز التأثيرات السلبية للتحولات المجتمعية الراهنة – الاصوليات،الانقسامات الطائفية والمذهبية» على فاعلية الحركة النقابية العربية ووحدتها واستقلالها.

وأقر المشاركون توصيات جاء فيها:

- اعتماد خطاب نقابي عربي مشترك ينبذ كل أشكال التفرقة والانقسامات الوطنية والقومية ويساهم في حماية الوحدة الوطنية وتحصينها في كل دولة عربية.
- التمسك بمفهوم دولة الرعاية الاجتماعية انطلاقا من الاتفاقات العربية والدولية.
- تبني «مدونة السلوك النقابي» واعتبارها الاساس المبدئي الذي يجب ان تقوم على اساسه الحركة النقابية العربية، لا سيما انها تعتبر خيارا متقدما يمكن الحركة النقابية العربية من مواجهة التحديات.
- مطالبة منظمة العمل الدولية الى المسارعة الى مناقشة آلية اكثر فاعلية وإقرارها على صعيد مراقبة تطبيق الاتفاقات الدولية.
- يتبنى الاتحادان اللبناني والكويتي اطلاق مبادرة تحرك نقابي مشترك في اتجاه الحركة النقابية العربية من اجل حضها على مواجهة هذه التحديات».

لقاء نقابي قيادي لأمل وحزب اللّه

مطالبة الحكومة بتفعيل اجهزة الرقابة لضبط تفلت الأسعار

بدل النقل والمنح المدرسية للعمال حقوق مكتسبة يجب قوننتها

في اطار لقاءاتهما التنسيقية الدورية، عقدت قيادتا حركة "أمل" و"حزب الله" النقابيتان اجتماعا لكوادرهما النقابيين بتاريخ ٢٥-١-٢٠١٢ في مركز المكتب العمالي المركزي للحركة، بحث الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد ومضامين مشروع المرسوم المتعلق بتصحيح الاجور.

وأكد المجتمعون في بيان على الاثر، ان "الحقوق المتوجبة لعمال لبنان بالمنطلقات القانونية لقرار تصحيح الاجور الاخير قد ثبتت انها من تاريخ ١٩٩٦/١/١ حتى تاريخ ٢٠١٢/٢/١، واذا طالب عمال لبنان بسريان القرار المذكور منذ ٢٠١١/١٠/١ فهو تساهل وتسامح ليس إلا".

كما أكدوا "وقوف كامل قطاعاتهم النقابية والعمالية الى جانب الاتحاد العمالي العام بحركته المطلبية الدائمة وضرورة تصديه للازمة الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة، بما يحفظ حقوق الاجراء والعمال وذوي الدخل المحدود في القطاعين العام والخاص.

وشددوا على "ضرورة قوننة بدل النقل ومنح التعليم كونه من الحقوق المكتسبة للعمال منذ سنوات".

وعرضوا "الاوضاع المعيشية البالغة الخطورة التي تصيب العمال ذوي الدخل المحدود في شؤونهم الحياتية من طبابة وتعليم ونقل وتأمين المازوت في فصل الشتاء"، مطالبين الحكومة ب"تفعيل اجهزة الرقابة والقيام بواجباتها لضبط تفلت اسعار السلع والمواد الاستهلاكية ودعم القطاعات الانتاجية، والاسراع في اصدار القوانين المتعلقة بزيادة الاجور للقطاع العام، وبالمواكبة الجدية لوزارة الزراعة في سعيها لمعالجة اوضاع مزارعي الحمضيات والموز والخضار لما يتعرضون له من كساد لمواسمهم بسبب اقفال اسواق الخارج في وجههم والتعويض عليهم اسوة بباقي القطاعات الزراعية".

أخبار نقابية متفرقة

الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

رأى "الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان" في بيان له بتاريخ ١٨-١-٢٠١٢ ان التحالف الحاكم والقابض على مقدرات البلد، يثبت مجددا نجاحه في تدفيع الفقراء الثمن عن لقمة عيش اطفالهم، عبر مرسوم تصحيح الاجور الجديد، الذي تم بفضل تقاعس وتواطؤ بعض من يدعي تمثيل العمال الذي ليس في برنامجه حقوق العمال في الاجور العادلة ولا في التعويضات العائلية وتحديد سعر المحروقات وبدل منح التعليم والنقل وتعزيز الضمان والتغطية الصحية الشاملة ولا في تعزيز الامن الاجتماعي، رافضاً هذا المرسوم المسخ الذي تجاهل كل المطالب العمالية. وجدد الاتحاد دعوته جميع العمال والشغيلة والقوى النقابية الشريفة الى التحضير للتحرك في الشارع دفاعا عن لقمة العيش واستكمال المعركة ضد هذا التحالف من اجل اقرار الحقوق المشروعة للطبقة العاملة".

طرابلس: انهيار سقف مركز الاتحاد العمالي

بتاريخ ٢٥-١-٢٠١٢ أدت الأمطار التي تساقطت علد طرابلس إلى حصول تصدعات في أسقف مركز اتحاد نقابات عمال محافظة الشمال في طرابلس، وانهيار الحجارة في عدد من غرفه، وظهور تشققات في جدرانه. وطالبت إدارة الاتحاد رئيس البلدية نادر غزال بالكشف على المركز، والقيام بما يمكن لتدارك حصول كارثة، خصوصاً أن الانهيارات تأتي من ضمن سلسلة انهيارات حصلت سابقا، و لم تجد كل مطالبات المسؤولين في الاتحاد آذانا صاغية من قبل المعنيين لمعالجة المشكلة، وفق رئيس مجلس المندوبين في الاتحاد علي السلو، الذي ناشد «كل المسؤولين بضرورة الإسراع لمعالجة القضية، كون المركز يضم نحو ٢٥ نقابة".

الحزب الديمقراطي الشعبي يرفض

قرار تصحيح الأجور ويدعو للاعتصام

رفض الحزب الديمقراطي الشعبي، في بيان، قرار الحكومة تصحيح الاجور واعتبره جائرا بحق الاجراء و"جريمة جديدة بحق العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود في القطاعين العام والخاص. ونظّم الحزب الاحد ٢٩-١-٢٠١٢ اعتصاماً جماهيرياً أمام السرايا الحكومية، في ساحة رياض الصلح، وذلك استنكاراً لسياسات الحكومة الاقتصادية الاجتماعية ورفضاً لقرار تصحيح الأجور الجائر بحق الطبقة العاملة.

مهاب البزري رئيسا لنقابة مستخدمي منشآت النفط في الزهراني

انتخب مجلس نقابة مستخدمي منشآت النفط في الزهراني (المصفاة) مهاب البزري رئيسا للنقابة، وذلك اثر اجتماع عقده المجلس، تم خلاله توزيع المسؤوليات على الأعضاء، حيث جرى انتخاب بيار روكز (نائبا للرئيس)، علي أحمد أحمد (أمينا للسر)، جواد خليفة (نائبا لأمين السر)، كمال حنينة (أمينا للصندوق)، محمود حيدر(محاسبا). وأعضاء مستشارين: محمود العرب الغزال، باسل مكاوي، سعيد دقور، زينب أبو زيد، إدوار الناشف، قاسم السيد .

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان (٣)

نظام ودور وأسباب اضطراب وسبل معالجة

سارت الأمور على ما يرام في فرعي التعويضات العائلية والمرض والأمومة في ظل استمرار التوازن المالي لكل منهما. حتى فوجئنا في السنوات الأخيرة باضطراب هذا التوازن وصولاً إلى عجز بالغ وتلاشي الاحتياط المالي الداعم لهما. وفي تقديرنا أن لهذا الاضطراب وعدم التوازن المالي أسباباً ومقدمات عديدة أوصلت الفرعين إلى ما هما عليه في الوقت الحاضر (تم ذكرها في العدد الماضي).

وفي تقديرنا ان معالجة هذه الأسباب أمر ممكن ودفعة واحدة تكفل إعادة التوازن المالي وتمكن هذين الفرعين من متابعة رسالتهما الاجتماعية بقوة وثبات إنما بشرط انطلاق الدولة لتصويب اوضاع الصندوق وتصحيحها وفق الأسس التي سبق وطرحناها مرات عديدة في إطار نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وآخرها في ٢٠٠١/١٠/٢٥، على ان يكون ذلك كله متزامناً وجوبا قانونيا وضرورة اجتماعية واقتصادية بالمباشرة فوراً في تطبيق احكام المادة التاسعة المعدلة بالقانون رقم ٧٥/١٦ تاريخ ١٩٧٥/٤/١١، ولا سيما منها ما نصت عليه الفقرة هـ ـ البند ١ـ المقطع أولا ونصها: «تحدد بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل وإنهاء مجلس ادارة الصندوق وبالشروط المحددة فيها: فئات سائقي السيارات العمومية والحرفيين وسائر فئات الأشخاص اللبنانيين غير المذكورين في هذه المادة (التاسعة) الذين تتبين ضرورة إخضاعهم منذ المرحلة الأولى لبعض أو جميع فروع الضمان الاجتماعي».وبمقتضى هذا النص يكون الأمر قد انتهى إلى ما يلي:

ألغيت ضمنياً نظرية المراحل الثلاث التي سبق ونصت عليها المادة الثامنة من قانون الضمان الاجتماعي الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٦

وتم دمجها في مرحلة واحدة. وألغيت معها ضمنياً وتبعا لها المادة ١١ المتعلقة بالمضمونين الاختياريين وعادت الفئات المنصوص عنها في هذه المادة الملغاة واندمجت مع سائر فئات الأشخاص اللبنانيين التي صار لمجلس الوزراء صلاحية إخضاعها بمراسيم لكل او لبعض فروع الضمان الاجتماعي منذ ١٩٧٥/٤/١١. الا انه وخلافاً لهذا النص القانوني فقد صدر المرسوم رقم ٧٣٥٢ تاريخ ٢٠٠٢/٢/١ الذي وضع الضمان الاختياري موضع التنفيذ اعتبارا من ٢٠٠٣/٢/١.

والآن وبعد مرور حوالى السنوات الثماني على تنفيذ هذا الضمان الاختياري بمحاسبته الخاصة والمستقلة عن محاسبة فرع ضمان المرض والأمومة وبعدما ثبت منذ البداية استحالة تأمين التوازن المالي فيه مهما تكررت زيادة الاشتراكات على مضمونيه، وبعدما صار مشكلة (طالما حذرنا منها منذ بداية تنفيذه) راحت تتفاقم بشكل متسارع وألحقت الضرر الفادح والفاضح بمضمونيه إن على مستوى الاستشفاء وان على مستوى الطبابة الخارجية ومستلزماتها. لذلك يقتضي المبادرة فوراً إلى ما يلي:

- ١ـ الإعلان عن الغاء هذا الضمان الاختياري لعدم قانونية انشائه وذلك بإبطال المرسوم رقم ٧٣٥٢ تاريخ ٢٠٠٣/٢/١
- ٢ـ إصدار المراسيم المتعلقة بنقل مضموني الضمان الاختياري إلى فرع ضمان المرض والأمومة وبنفس الاشتراك الذي كان مفروضاً عليهم اثناء انتسابهم الاختياري.
- ٣ـ انصراف المعنيين في وزارة العمل وفي الصندوق إلى المباشرة فوراً بتطبيق الاحكام الجديدة من المادة التاسعة المعدلة وتطبيقها على جميع فئات سائر الأشخاص اللبنانيين الذين ما زالوا حتى الآن خارج نظام ضمان المرض والأمومة الذين يقدر عددهم بنسبة ٤٦٪ من الشعب اللبناني (حسب ما تقول به إحصاءات المؤسسات التأمينية العامة القائمة في لبنان) وهم الذين تتولى حالياً وزارة الصحة العامة تغطية استشفائهم فقط وتأمين أدوية الأمراض الثقيلة مجاناً للمصابين بإحداها لمن شاء منهم.

ملف الكهرباء

أزمة الكهرباء في لبنان «شحار يلفنا»

هلا اخرجتم الكهرباء من بازارت سياساتكم العقيمة؟

هلا أخرجتم حياة المواطن من حسابات سياساتكم اللئيمة؟

اما آن الأوان كي تفرجوا عن الكهرباء وتطلقوها من سجون منافاستكم العقيمة؟

وما دخلنا نحن المعطلة حياتنا، في ادواركم وصلاحياتكم وطموحاتكم وحيثياتكم، وما ندري ما كتب الله لنا من بلاويكم

ليس هناك من لبناني بعد يصدق أن المعوقات دستورية، وقانونية، وادارية.. ومالية، وتقنية... وما ندري غدا اذا اشتد الوطيس مع المصرين على انجاز خطة الكهرباء أي سلاح طائفي ومذهبي ومناطقي وشعبوي ستدخلونه في معركة صلفكم، وتعنتكم، وفي كل ما تتقزز النفوس منه في ادائكم. كل اللبنانيين باتو موقنين أن معوقات وصول الكهرباء الى منازلهم هي انتم. انتم؛ يعني كل من كان وما زال في سدد الرئاسة والوصاية والوراثة والخلافة، كل من كان وما زال حرس السياسات والحسابات العقيمة، كل من ساهم، وشارك، واغمض عينا، عن تهالك الوطن، ولا يريد أن يعترف أنه شريك في صنع مآسي الوطن، بالامس صرخت امرأة على احدى شاشات التلفزة فقالت فيكم ما قالت من عبارات الاسى واللوعة والخذلان وقد ضاقت بها الدنيا جراء الانقطاع المخزي للكهرباء في لبنان، وسألت الباري أن ينزل عليكم عذابه، ولو تصرخ الف امرأة من بلادي ليل نهار، لما وصل الى اسماعكم نفس واحد من صراخها، انتم لا تقفقهون الألم، لا تفقهون الا اللعب على الام الناس وعذابتها، في الكهرباء، أم في الماء، أم في غير ذلك مما تسببون من آلام للناس، غدت قلوبكم كالحجارة بل أشد قسوة...

وددنا اننا لم نعرف الكهرباء، لنقف يوما على اعتاب مجلسكم ننتظر القرارات الحاقدة علينا في الكهرباء، وددنا اننا لم نعرف الكهرباء، لنرتقب يوما منكم خيرا فيها، فلا يليق بكم أن تكونوا بالكهرباء ولا بغير الكهرباء أصحاب خير.

لقد اتلفتم اعصابنا، وحرقتكم ارواحنا، اتلف الله اعصابكم واحرقها في نار جهنم وبئس المصير. أي كهرباء في لبنان وانتم قطاع طرق، وقهرة حق؟! ومبتزّو سياسة، وناقلو بنادق من كتف الى كتف في السر والعلن، تنفيذا ومع وقف تنفيذ؟!

واهمون نحن، واهمون اولئك الطيبون الذين خرجوا في بقاع الوطن يحتجون على انقطاع الكهرباء، وعلى من تلقون مزاميركم أيها الطيبون؟!

نكد سياسي يطيح بكل حقوقكم، وبكل عقدكم الاجتماعي والتفافكم على بعض لبنان وطن هو حق لكم. حقد سياسي، ومطامح آفلين، يهرولون بسيف اهوج، يطلبون حصة وحيثية، ولو جرت على جوانبه الدماء والعذابات، فلا تطلبوا منه الكهرباء حسد كامن في النفوس العاجزة، مجيّر برهان: أن لو تفك العقدة المُحكمة حولها، لانطلقت في فضاء الوفاء لمن ترغبَ أن تمارس لحسابه فعل الوفاء.. فلا تطلبوا منه الكهرباء، فانتظام الكهرباء وفاء للشعب والوطن، وهم لغير الشعب والوطن يعملون بوفاء!

حلف المنتظرين حرس السياسات التي أودت بمقدرات الوطن، هو القاطع للكهرباء، فلا تطلبوا منه وصل ما انقطع حتى مع الوطن. يا بئس يوما كان الشرف احد ثلاثية العقيدة. ويا بئس يوما كانت فيه اللاءات القومية والوطنية ركائز القيادة الشعبية، ويا بئس يوما نبتت فيه رؤوس جديدة، تبحث بلا كلل عن حيثيات، وعن حيثيات لا تجدها الا في منطق "اشهدوا لي عند طائفتي الكريمة"

اقطعوا عنا الكهرباء، بالنكد، بالحق، بالحسد، بـ"حلف المنتظرين" اليست من استراتيجيات الدفاع عن ادواركم التنكيل بـ"التيار" المكهرب لكم؟!

من يقول أن مشكلة الكهرباء في لبنان غير ذلك ، هل صحيح أن دولة، برؤساء دولة على هذا القدر من الشموخ والتعالي، عاجزة عن حل مشكلة الكهرباء في القرن الواحد والعشرين، في الالفية الثالثة من عمر الزمن ومسارات التاريخ، الويل لشعب أنتم حكامه، والويل لوطن أنتم ائمة الرأي فيه! ولكن من له بثورة متكاملة عليكم، ثورة تقلعكم من جذور مقاعدكم، وبغير ذلك لن تكون هناك كهرباء، ولا ماء، ولا موازانات دولة ولا قانون ولا دستور، ولن يكون عندنا الا شحار يلفنا!

صدر مرسوم «تصحير» الأجور و«قهر العمال» في الجريدة الرسمية

بدءا من الأول من شباط ٢٠١٢ أخذ مرسوم ما قيل أنه تصحيح للأجور طريقه للتنفيذ برضى عال من قبل أصحاب العمل، وبتسليم بقضاء السياسة وحكمها من قبل عمال، الذين نعوا حلما، حلموا به عن طريق الخطأ، أن حكومة ليس فيها مؤسسوا قهر العمال في جمهورية الطائف، وسارقوا قدرات البلد وامكاناته نحو خدمة الليبرالية، سوف تنصفهم وتعطيهم حقا غير منقوص... ذهب عمال لبنان الى اعمالهم صبيحة الأول من شباط ٢٠١٢ خاسرين التصحيح الصحيح لأجورهم، وخاسرين الحلم والأمل بالتصحيح الى أن يقيض الله لهم حكم وحكومة وأداء نقابي يعيد لهم الحق بالمطالبة بالحق، بعد هذا الجهد الذي بذل بمحاولة اقناع الناس أن الذي حصل هو التصحيح الذي يطلبه العمال، وعلى عينك يا عامل.

أن رئيسا ما للجمهورية في لبنان، ورئيس حكومة قد وضعا التوقيع الرابع والأخير على مرسوم قهرا فيه العامل، ووزير للعمل رغب في أن يكون هذه المرة وزيرا للعمال فاحاط به القوم من كل جانب، وأوقعوه في حفرة الخالي من الايام العجاف، والتي اصر الجميع على البقاء فيها، احتراما لحافريها ومؤسسي ظلمتها على لبنان والاقتصاد اللبناني الحقيقي، قاطعين فيها الطريق على العدالة الاجتماعية، وبالتمام كما فعل الذين من قبلهم ، وعلى عينك يا عامل ولرضى جيبك يا تاجر.

صدر في الجريدة الرسمية مرسوم تصحير الأجور، وافقادها كل قوة، فوصل ما وصل الى العمال مجفف، ومعرّى وخال من كل دسم، وفي اوقع عملية تزيين وتجميل وتصحيف للحق شارك فيها « أهل البيت «وكان مطلوبا من العمال وذوي الخل المحدود، وحتى الاحتياجات الخاصة أن يرقصوا، فقد اعاد لهم القوم العيد واعطوهم ايضا عيدية (حتى يقبض العمال الزودة في شهر شباط، وربما ليتزوج فيه وفيها من لم يتزوج بعد).

بعض من اعتبر نفسه رابحا في معركة انشأ ادواتها ووضع اهدافها ليكتب له ربحها عند الأمير، نام ليلة الأول من شباط هانئا، وغادر ساحة الميدان، لكن العمال لم يناموا، ولن يناموا، فحرب تصحيح الأجور لم ينهها تصحير ولا تصحيف، ليست المعركة المقبلة في استمرار الحرب من أجل العدالة، معركة بدل النقل وقوننته، أو معركة المنح المدرسية... بل إن معركة تصحيح الأجور بعينها لم تنته بعد.

نص مرسوم تعيين الحد الأدنى الرسمي للأجر الرقم ٧٤٢٦ الذي صدر بتاريخ ٢٧-١-٢٠١٢ في الجريدة الرسمية

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ تاريخ ١٨-١-٢٠١٢، صدر مرسوم تصحيح الأجور في ملحق العدد رقم أربعة للجريدة الرسمية، بتاريخ اليوم ٢٧/١/٢٠١٢، ويحمل الرقم ٧٤٢٦، تحدد فيه الحكومة الحد الأدنى لأجور المستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل، ونسبة غلاء المعيشة،وفيه:

المادة ١: تلغى أحكام المرسوم رقم ٥٠٠ تاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٨ المتعلق بتعيين الحد الادنى الرسمي لأجور المستخدمين والعمال في القطاع الخاص وإعطاء زيادة غلاء معيشة.

المادة ٢: اعتباراً من ١/٢/٢٠١٢، يعين الحد الادنى الرسمي للأجر الشهري بمبلغ ستمئة وخمسة وسبعين الف ليرة لبنانية، ويعين الحد الأدنى الرسمي للأجر اليومي بمبلغ ثلاثين الف ليرة لبنانية وفقا لأحكام المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٦٧/٣٦ الصادر بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧.

المادة ٣: اعتباراً من ١/٢/٢٠١٢، تضاف الى الاجر الذي كان يتقاضاه الاجير بتاريخ ٣١/١/٢٠١٢ زيادة غلاء معيشة تحتسب وفق الآلية التالية

١. لغاية الاحتساب، ينزل من الأجر مبلغ ٢٠٠ الف ليرة لبنانية الذي كان قد اضيف بحكم المرسوم رقم ٥٠٠ تاريخ ١٤/١٠/٢٠٠٨.

٢. تطبق على الرصيد زيادة غلاء معيشة قدرها:

- ١٠٠ بالمئة على الشطر الأول منه حتى مبلغ ٤٠٠ الف ليرة لبنانية، على الا تقل الزيادة عن ٣٧٥ الف ليرة لبنانية.
- ٩ بالمئة على الشطر الثاني منه الذي يزيد عن ٤٠٠ الف ليرة لبنانية ولا يتجاوز المليون ونصف مليون ليرة لبنانية.

٣. يحتسب الفارق بين المبلغ الاجمالي الناتج عن الفقرة السابقة والاجر الذي كان يتقاضاه الأجير بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١١ ويكون هذا الفارق هو الزيادة التي تضاف الى الأجر الذي كان يتقاضاه الأجير بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١١.

المادة ٤: تؤخذ بعين الاعتبار وتحسم من الزيادات المقررة في المادة الثانية من هذا المرسوم الزيادات التي منحت منذ تاريخ ١/١٠/٢٠١٠ والموصوفة صراحة بعقد أو نظام أو في السجلات أو بقرار من السلطة الصالحة في المؤسسات العامة (كالمصالح المستقلة مثلا) بأنها طرأت بسبب غلاء المعيشة والتي شملت جميع أجراء المؤسسة أو شملت فئة معينة من الأجراء في المؤسسة، اذا كانت هذه الزيادات توازي الزيادة المقررة أو تقل عنها، أما اذا كانت تفوق الزيادات المقررة فلا يجوز تخفيضها.

المادة ٥: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به ابتداء من ١/٢/٢٠١٢.

ملف الغاز

الفساد «يطفّش» الشركات الكبيرة لمصلحة الصغيرة البلا خبرة

ألف باء البحث عن الغاز... والسرقة وسبل الحد منها

■ جعفر العطار - السفير

وسط الحديث المتزايد عن وجود كميات كبرى من الغاز في المياه الإقليمية اللبنانية، وتأكيد العديد من الخبراء أن البلاد مرشّحة لأن تتحول قريباً إلى دولة "ثرية"، يتعاظم يأس اللبنانيين وتشكيكهم بإمكانية استفادتهم، كمواطنين، من تلك الثروة.

ومردّ اليأس المطبق عليهم هو ثقتهم بأن ساستهم، وحكّامهم، لن يفوّتوا فرصة للاستئثار بما تخبئه أعماق البحار، بعدما أطبقوا السيطرة على ثروات اليابسة، البشرية منها والمادية.

إلا أنه يبدو أن هناك سبلاً يمكن أن تحدّ مما ستتوافر للفاسدين سرقته، وضمان وصول بعض الخيرات للمواطنين، وتحريك الدورة الاقتصادية للبلاد. ويؤكد خبيران نفطيان، عربي وعالمي، لـ"السفير" أن سبل لجم جشع الفاسدين، تتمثل في قوانين شركات البترول (غاز أو نفط) العالمية الكبرى، وهي المعروفة بأنها أكثر الشركات جشعاً في العالم.

ويوضحان أنه بما أن تلك الشركات تعمل في دول معظمها فاسد، وبما أن الأرباح الكامنة في النفط والغاز تفوق ميزانيات دول برمّتها، كان لا بد من إيجاد سبل تنظم عمل الشركات في ما بينها، وتضع "قواعد" ملزمة للجميع، تحدد سقف الاتفاقات في القطاع في كل أرجاء العالم.

حدث ذلك في العام ١٩٩٨، عندما تبنّت "منظّمة مجلس التعاون والتنمية الاقتصادية"، التي تضم ٣٤ دولة، معاهدة مكافحة رشوة المسؤولين الحكوميين الأجانب في المبادلات التجارية الدولية.

وبموجب تلك المعاهدة، فإن سعي أي شركة دولية، ومن بينها شركات البترول، إلى رشوة مسؤولين حكوميين، لضمان الحصول على عقود أو أي معاملة تفضيلية تضمن تبني عروضها، يُواجه بعقوبات صارمة تؤدي إلى انهيارها. مثال على ذلك ما حصل مع شركة "هاليبرتون" الأميركية، بعدما ثبت تورطها في عمليات فساد في نفط العراق.

هكذا، وفي حال قامت أي شركة، في سبيل الحصول على معاملة تفضيلية أو مميزة، بعرض رشوة على مسؤول حكومي لبناني، فإنها تعرّض مستقبلها برمته للخطر، ليس بسبب صرامة العقوبات فحسب، بل أيضا بسبب الرقابة التي تمارسها الشركات كل على الأخرى، لأسباب تتعلق بالمنافسة في ما بينها. وينطبق ذلك على الشركات العالمية الكبرى، وليس على الشركات الصغرى، أو الشركات التي تنتمي إلى دول لم توقّع المعاهدة. بذلك، يصبح تلزيم الأنشطة البترولية لشركات كبرى ضمانة عالية ومهمة، للتوصل إلى نتائج ناجحة ومضمونة من جهة، ولتفادي الفساد من جهة ثانية.

حيل.. وعواقب

بالطبع، ثمة سبل للتحايل والفساد. إذ يمكن تلزيم عدد كبير من الشركات الصغرى بعمليات التنقيب، وهي لا ترد في رشى مسؤولين حكوميين، إلا أن ذلك سيؤدي إلى تبديد سنوات مديدة، من دون التوصل إلى نتائج مجدية، لأنه ليس لدى هذه الشركات الإمكانات المادية أو التقنية، أو الخبرة اللازمة، للوصول إلى الغاز في قاع البحر.

بالإضافة إلى ذلك، يستطيع المسؤول الرسمي، كحيلة ثانية، أن يرسل سمسارا للاتفاق مع سمسار تابع للشركة الكبرى، على أن تتم العملية كلها بصورة غير رسمية، إلا أنه من الصعب إخفاء الأمر لمدة طويلة، بسبب الرقابة التي تمارسها الشركات على بعضها البعض لأسباب تنافسية. كما أن أي محاولة من قبل أي مسؤول رسمي لبناني، للإيحاء بأن الرشوة ممكنة، ستؤدي حتماً إلى إبعاد جميع الشركات الكبرى الجدية، التي لن ترغب في التورط في بيئة فاسدة، وستمتنع عن العمل في لبنان.

وبعد انسحاب الشركات الكبرى من حقل ملوّث بالفساد، حرصاً منها على سمعتها العالمية، يكون لبنان قد أذعن لشركات لا تتمتع بالخبرات والميزانيات المالية والتقنيات اللازمة، تاركاً ثرواته لشركات ربما تأخذ بحر لبنان "حقلاً" لتجاربها البدائية.

وبذلك، يقع لبنان ضحية لجشع أهل السياسة والحكم الآني، بدلاً من أن يكون هؤلاء هم الرافعة لضمان صيرورة البترول وعائداته على المواطنين والأجيال المقبلة، خصوصاً إن المسوح الجيوفيزيائية (ثلاثية الأبعاد) الأخيرة لشركة "PGS" النروجية، تبشّر بنتائج "مفاجئة"، وفقاً لمصادر معنية.

لكن، لأن الشركات الكبرى تعمل في أماكن تعج بالفساد، فقد تم إنشاء ما يسمى بـ "صندوق السيادة" الذي يحصل على جزء من أرباح الغاز،

وتخصص أمواله لإنجاز مشاريع محددة (طرقات، تنمية... الخ). وهنا، يمكن للساسة "الإفادة" غير المشروعة، من خلال تلزيم المشروعات لمتعهدين من "أتباعهم"، لكنها "خسارة" محددة، مقارنة برشى شركات البترول.

التنبؤ وفقاً لكميات الجوار

تتمثل الخطوة الأولى في رحلة البحث عن البترول، بتلزيم الدولة شركات عالمية متخصصة لإجراء عمليات استطلاع أوليّة للمنطقة المحددة (البحر في لبنان)، لتقدير حجم البترول الموجود، وهو يبقى تقديرا أولياً. ثم يصار إلى معالجة النتائج وتحليلها، وتباع لشركات البترول العالمية، التي تتقدم، بناء عليها، بعروض (مناقصات) التلزيم، بعد إعلان الدولة عن افتتاح دورة منح تراخيص التنقيب.

ويؤكد الخبير العربي أن هناك استحالة للتأكد من كميات البترول، أو حتى التحقق يقيناً من وجوده في قاع البحر، قبل البدء بالحفر الفعلي، مشيراً إلى ضرورة وجود أربعة عناصر تضمن وجود البترول. وهي عناصر لا يمكن تفحصها والتثبت من توافرها دفعة واحدة، لكن توافر اثنين منها، يعد حافزاً للبدء بعمليات الحفر.

وفيما يؤكد الخبير أنه لا يكفي وجود غاز في مياه الدول المجاورة لتأكيد وجود غاز في المياه اللبنانية، يلفت إلى أن كل الغاز الموجود في منطقة المتوسط، آت من دلتا النيل. ومعروف أن الكميات تتضاءل مع الابتعاد عن المركز، لذلك فإن الكميات قبالة شاطئ غزة، مثلاً، تفوق الكميات الموجودة قبالة ساحل شمالي فلسطين. وبالتالي فإن المتوقع للبنان، جيولوجياً، يُقدّر أن يكون أقل مما هو في مياه فلسطين، وفقاً للتحليل المبني على استقاء الكميات الأولية وتقديرها ربطاً بكميات الدول المجاورة.

لكن التفاؤل الحذر يصبح معقولاً بعد التحقق من العناصر الأربعة، وهي وجود آثار للغاز أو النفط، ونوعية التربة، ووجود حوض، فوقه غطاء يضمن عدم تسرب الغاز على مر السنين الماضية، بالإضافة إلى توافر دليل على وجود مسبب، يسمى تقنيا "charge"، يسمح بتشكّل الغاز.

وبما أنه يستحيل التحقق من توافر العناصر الأربعة، يكفي التثبت من عنصرين اثنين فقط، كحافز للبدء في عمليات التنقيب.

جذب الشركات الكبرى

يؤكد الخبيران أن مصلحة لبنان تقتضي اختيار شركات تتوفر فيها ثلاثة شروط أساسية، وهي: ١- الخبرة السابقة في التنقيب في البحر، كونها تختلف عن التنقيب في البرّ. ٢- قدرة الشركات على تكبد التكلفة المالية العالية لإنجاز العملية. ٣- توفّر التقنيات الحديثة، والتي غالباً ما تكون معقّدة، علماً بأنه لا يمكن للشروط الثلاثة أن تتوفر في شركات التنقيب الصغرى، أو حتى المتوسطة. ويشير الخبيران إلى أن الشركات الكبرى لن تتحمس للعمل في لبنان إذا قسم الحوض البحري إلى كتل (بلوكات) كثيرة وصغيرة، لأنها لن تهتم بمساحات ضيّقة.

لذلك، يُستحسن، وفق الخبيرين، تقسيم منطقة التنقيب إلى عدد غير كبير من الكتل، لأن الحقول تحت الماء غالباً ما تكون متداخلة، ولدى اكتشاف

ما يقع منها ضمن أكثر من كتلة، سيتطلب الأمر عمليات مفاوضات معقّدة وطويلة، ومتشعبة، تعيق العمل أعواماً.

أما وجود عدد قليل من الكتل الكبيرة، فيضمن اقتصار العمل على شركات كبرى تضمن نتائج جدّية. وفي حين يفضّل الخبير العربي تقسيم المنطقة إلى خمس كتل، يرى الخبير الدولي أنه لا يتوجب أن يزيد عدد الكتل عن الثلاث، لأن المساحة المعنية ليست كبيرة.

عمليتا التنقيب والنقل

تبدأ العملية مرحلة الاستكشاف، ولها مدة محددة تلتزمها الشركة وهي تتضمن استثمارا في دراسة "زلزالية" SEISMIC، أي تنفيذ تفجيرات تحاكي الزلازل داخل الماء، لهز الأرض وإنتاج موجات صوتية لمعرفة عدد الطبقات، وحجمها، وسماكتها.

ثم تليها مرحلة حفر الآبار، ويمكن لكلفة البئر الواحدة أن تتراوح بين مئة مليون دولار ومئتين وخمسين مليون دولار، ويتعين أن تكون مدة إنفاقها محددة. ويمكن للبئر أن تصيب أو أن تخيب، لأنه لا إمكانية لدراسات دقيقة. وفي حال خابت البئر، تتحمل الشركة التكلفة وتبدأ حفر بئر جديدة. أما إن أصابت، فتبدأ مرحلة حفر آبار صغيرة منتشرة على كامل المنطقة، وتتراوح تكلفة كل منها بين مئة مليون دولار وبين مئة وخمسين مليون دولار.

تبدأ بعدها "مرحلة التنمية" التي تتضمن مد أنابيب لنقل الغاز إلى حيث سيتم تسييله، قبل نقله إلى حيث يستخدم أو يباع.

وهناك خياران في هذه الحالة: يتمثل الخيار الأول بتمركز سفن بالقرب من الآبار فوق سطح الماء، ينقل الغاز إليها ويتم تسييلها على متنها. وهذه التقنية تعد حديثة نسبياً، طوّرتها شركة "شل" في استراليا، إلا أن نتائجها ما زالت غير مضمونة مئة في المئة، بحسب الخبير الدولي.

أما الخيار الثاني، فيتمثل بإنشاء معامل محلية لتسييل الغاز، الأمر الذي يوفّر فرص عمل محلية كبرى.

وتفضّل بعض الشركات الخيار الأول، لأن السفن توفّر في تكلفة مد أنابيب إلى البرّ، ومن ثم افتتاح معامل تسييل ونقل، إلا أن الأجدى للاقتصاد المحلي هو نقل الغاز إلى البر وافتتاح معمل (أو معامل) تسييل للغاز، لأنه يوفر فرص عمل للمواطنين، كما أنه يسمح بأن تقام من حوله معامل صناعات بترو كيميائية ودورة اقتصادية كاملة. يستخدم جزء من الغاز المستخرج للحاجات المحلية (كهرباء... الخ) والبقية تباع للخارج.

ويوضح الخبير الدولي أن الشركات الكبرى غالباً ما تعتمد خيار نقل الغاز إلى البر، من باب إبداء حسن النيات تجاه الدولة المعنية، واتباع سياسة ودودة فيها رهان على علاقة بعيدة المدى بين الطرفين.

وثمة من يرى في السفن، من الناحية البيئية، سبيلاً أضمن للتسييل، إلا أنه يمكن لأي خطأ أن يؤدي إلى تلويث مياه البحر. كما أن الإصرار على إنشاء المصانع على البر، وفقا لأعلى المعايير، على الرغم من التكلفة المرتفعة، يمكن أن يضمن عدم وقوع أي حوادث.

الإنتاج وتقاسم الأرباح

تبدأ مرحلة الإنتاج وفقا لاتفاقية الشراكة PRODUCTION SHARING AGREEMENT (اتفاقية المشاركة في الإنتاج) التي تصبح شروطها صالحة لدى البدء بالإنتاج، علماً بأنه يمكن أن يوقع عليه في بداية التلزيم، فيما تفضّل بعض الدول الانتظار، إلى أن تبدأ مرحلة الإنتاج، لإقراره.

وغالباً ما يتضمن الاتفاق تقسيم الأرباح إلى ثلاثة أقسام: يتضمن الجزء الأول نسبة محددة من الأرباح تعود للدولة كحق ملكية ("royalties")، ويعود الجزء الثاني من الأرباح للشركات، لسداد نفقات رأس المال الذي تكبّدته في المراحل السابقة على الإنتاج (وتكون هذه النسبة تنازلية، أي أنها تقل مع الزمن، مع استيفاء سداد النفقات، الأمر الذي لا يتطلب أكثر من عشر إلى خمسة عشر سنة). أما القسم الثالث فهو نسبة الأرباح التي يُصار إلى تقاسمها بين الدولة اللبنانية وبين الشركة.

أما استفادة لبنان اقتصادياً، فيمكن أن تُحصّل سلفاً من خلال تضمين العقود بنوداً تنص على أن شركة البترول ملزمة بتشجيع الاقتصاد اللبناني، في حال احتاجت إلى تنفيذ أعمال وأشغال حفر وبناء منشآت وغيرها، فيكون للمتعهدين اللبنانيين وضع تفضيلي. وبمعنى أدق: في حال قُدمت مناقصات متقاربة في الكلفة، فإن الأولوية تكون لتلزيم اللبنانيين بالمشاريع.

وتلتزم الشركات البترولية "باللبننة"، أي بتشغيل وتدريب عمال ومهندسين لبنانيين في عملياتها، علماً بأن السياسيين، أيضاً، يمكن لهم "الاستفادة" من هذه البنود، من خلال توكيل متعهدين من قبلهم بالتلزيم، أو توظيف أشخاص من المحسوبين والأتباع.

للحق كلمة

عجباً عجباً لمن يرى الحق ولا يعمل به في ظل واقع مرير من المعاناة والمظلومية التي تلحق بالعمال والعاملين في الحقل العام حيث أصبحوا ألعوبةً ككرةً الطابة تتقاذفها أيدي المسؤولين بالمتاجرة للقمة عيشهم التي ما أرادوها يوماً إلا بعزة وإباء وشرف دون استجداء أو تلطي خلف الحيطان والكواليس فنقولها بجرأة وإيمان كفاكم ظلماً وقهراً وتماهياً ونسياناً لحقوقهم المشروعة بحيث ان النار تكوي من يبدأها وليس من طالب وناقش مراراً وتكراراً بالطرق السلمية والديمقراطية للوصول الى الهدف المنشود من حق وواجب إلتزام. دون منة من أحد وهنا نقول بأن من يتخلف عن إعطاء الحقوق للعمال هو من يتآمر على البلد بالتخلي عن الدورة الإقتصادية التي تنعشه.. وهنا نسأل المسؤولين ألستم أنتم من يحافظ على حقوق المواطنين والوطن بتحمّلكم مسؤولية هذه الأمانة؟ وإن كنتم كذلك لماذا لا تتوافقون على حفظ الوطن والمواطن بإعطائه حقاً مشروعاً طالما طالبكم به؟ الى متى.. ومتى لقد سئم من سياساتكم الرعناء التي خلّفت ألماً وجوعاً ووجعاً نتيجة المعاناة الصعبة التي يمر بها العامل، فالسؤال نتوجه به إليكم: إن كانت المحافظة على الوطن تعنيكم بحفظ حقوق الآخرين، فلماذا التلهّي والمماطلة بالعناوين الخلافية الكيدية والتي يدفع ثمنها عمال لبنان؟ والسؤال الكبير هنا برسم حكومتنا الموقرة..

أمين سر نقابة عمال ومستخدمي بلديات بعلبك الهرمل
حسين عثمان "أبو أيمن"

ركن المزارعين

اتفاقية تعاون بين وزارة الزراعة و «جهاد البناء»

وقّع بتاريخ ١٧-١-٢٠١٢ ، وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن اتفاقية تعاون مع «مؤسسة جهاد البناء الإنمائية»، بحضور مدير عام المؤسسة المهندس الحاج محمد الحاج.

وتنصّ الاتفاقية على «التعاون في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج المحدّدة في البروتوكول، والتي يمكن أن تتوسّع وتتنوّع في المستقبل وفقاً لحاجات القطاعات الزراعيّة وإمكانات الفريقين، على أن يسعيا من خلال الكوادر البشريّة والأجهزة والمعدات المتوافرة لدى كل منهما للعمل المشترك في تنفيذ الإرشاد الزراعي، مكافحة ظاهرة التصحر، رعاية لمربي الماشية والنحل والأسماك وصيادي الأسماك والحرفيّين في المهن الزراعيّة، التعاون الفني، وتأمين الموارد الماديّة والبشريّة والفنيّة لتحقيق الأنشطة والتعاون في توزيع الشتول والبذور والأسمدة والمعدات الزراعيّة على المزارعين في الأراضي اللبنانيّة كافة».

وأوضح الحاج حسن في كلمة له بالمناسبة «إننا نوقع اليوم مع مؤسسة شريكة ورائدة لها دور كبير وأساس ليس عبر نشاطها كمؤسسة مستقلة فحسب، بل من خلال الشراكة لتنفيذ استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي التي أعدتها الوزارة»، لافتا إلى أن «مؤسسات المجتمع المدني ولاسيما مؤسسة جهاد البناء الإنمائية والمؤسسات الشبيهة، هي مؤسسات يعول عليها لوضع الاستراتيجية موضع التطبيق».

وتمنى أن يكون لاتفاقية التعاون آثار ايجابية، "خصوصاً أن هناك العديد من الأنشطة المشتركة التي نقوم بها ونتابعها، ومن ضمنها اللقاء موضوع زيت الزيتون".

من جهته أشار المهندس الحاج محمد الحاج إلى "أن المؤسسة تعنى بالملف الزراعي، ولاسيما التنمية الزراعية في القرى والأرياف، ولدينا ٢٣ سنة خبرة في العمل في هذه المجالات، والأنشطة والخدمات التي تقدمها المؤسسة تصبّ في خدمة الشعب اللبناني عامة، والدور الأساس هو للإستراتيجية الزراعية التي وضعتها الوزارة ".

مزارعو البطاطا في عكار واطرابس يشكرون وزير الزراعة

وزير الزراعة يعمل لكل لبنان وليس لطائفة

استنكر مزارعو وتجار البطاطا في سهل عكار وسوق الخضار في طرابلس، الحملة المغرضة التي تعرض لها وزير الزراعة حسين الحاج حسن، من قبل إحدى الفضائيات السعودية، لجهة اتهامه بالتحيز والتعامل مع المزارعين في عكار على أساس طائفي. ورفض رئيس «تعاونية مزارعي البطاطا في عكار والشمال» الحاج حسين الرفاعي، في بيان له بتاريخ ٢٤-١-٢٠١٢ "الكلام الطائفي الذي ينسب إلى وزير الزراعة"، مؤكداً "أن الوزير يعمل لكل لبنان وليس لطائفة من دون سواها، كما أن غالبية المزارعين في عكار هم من الطائفة السنية فأين صحة ما يدّعون"؟ مؤكدا أن "وزير الزراعة كان على الدوام يوجهنا للتعامل بإيجابية مع التجار، وتحديدا في السعودية، التي تستقبل نحو ٧٠ في المئة من الإنتاج اللبناني".

وشكر الرفاعي باسم تجار ومصدري البطاطا في الشمال الحاج حسن "على الجهود التي يبذلها للنهوض بالقطاع الزراعي"، مؤكدا "أن المزارعين بدأوا يشعرون بالخطوات الجدية التي تقوم بها الوزارة، خصوصا لجهة مراقبة الأسواق ومنع المبيدات والأدوية الكيميائية السامة

وسحبها من السوق، إضافة إلى خلق أسواق جديدة لتصريف الإنتاج، والحرص على أن يكون الإنتاج اللبناني مطابقا للمعايير العالمية".

يذكر أن إحدى الفضائيات السعودية، كانت قد شنت حملة على الحاج حسن، ومن جملة الاتهامات التي ساقتها بحقه حصر توزيع المساعدات طائفياً في منطقة عكار .

وزير الزراعة يطلق برنامج إنتاج زيت الزيتون وتسويقه

التجهيزات والمعدات الفنية الممكنة ستشتريها الوزارة وتقدمها إلى التعاونيات، وستقدم الارشادات والتقديمات على أنواعها حتى لغير المنتسبين للمشروع

أعلن وزير الزراعة حسين الحاج حسن، أن الوزارة أكملت خارطة اعداد أشجار الزيتون في لبنان، مشيرا في اجتماع ضم "اللقاء الوطني للتعاونيات الزراعية" وشخصيات بلدية في نقابة المهندسين بتاريخ ١٧-١-٢٠١٢ ، نوقش خلاله إطلاق برنامج "إنتاج زيت الزيتون اللبناني وتسويقه"، إلى أن "هناك ٥٥ ألف هكتار من الزيتون، أي ما يقارب حوالى ٥٥٠ ألف دونم، ومعدل متوسط الدونم حوالى ٢٥ شجرة مع اختلاف إنتاج كل شجرة".

ورأى الحاج حسن في الاجتماع، أن «المشكلة الأولى التي تجب معالجتها هي المعاملات الزراعية الجيدة»، لافتا إلى أن «هناك معاملات غير جيدة على صعيد زراعة الزيتون، وهذا يعود إلى الإهمال أو النقص في المعلومات لدى المزارع أو معلوماته الخاطئة»، مشيرا إلى أن «حجم انتاج الزيت في لبنان قد يكون في سنة معينة ٤٠ ألف طن، وفي أخرى ٥٠ ألفا أو ٦٠ ألفا، ولحجم الانتاج علاقة بكلفته».

وقال: «إن أهم نقطة تسبب مشكلة في عملية التسويق هي الحيازة الزراعية. ففي لبنان هناك حوالى ٥٥٠ ألف دونم زيتون، و٦٠ ألف شخص يزرعون هذه الشجرة، أي أن الشخص الواحد يزرع ٩ دونمات في المتوسط، أي أقل من هكتار واحد، وهذا الأمر من العقبات الرئيسة في زراعة الزيتون وانتاجه».

وأكد أن «منتجي الزيتون لا يستطيعون بيع صفائح الزيت، وهم في منازلهم، خصوصا في القرى البعيدة، لذلك بعد المشاورات، جرى طرح مشروع متكامل سيرسل إلى مجلس الوزراء يعتمد على نقطتين، هما التزامات المزارع والتعاونيات والتزامات الدولة. وهناك نقطة تشير إلى الالتزام لعشر سنوات، والهدف من ذلك تشكيل مجموعة تعاونيات واتحادات إقليمية

للإنتاج وعدد من اتحادات على المستوى الوطني للتسويق»، موضحا أن «الهدف من الالتزام لعشر سنوات، هو التزام الاتحادات مع التجّار المحليين والإقليميين، والالتزام بعقود سنوية على حجم الإنتاج المتفق عليه سنويا».

أضاف: «لم أجبر أحدا على الانتساب إلى هذا المشروع، لكن شرطي الالتزام بالممارسات الزراعية الجيدة وبالنوعية اللتين ستذكران في دفتر الشروط، في المقابل فان الوزارة ستجري اتفاقا مع اتحاد التعاونيات وسيرسل المشروع إلى مجلس الوزراء، وستوقع الوزارة عقودا مع المزارعين حول التزاماتها، وستقدم الارشادات والتقديمات على أنواعها حتى لغير المنتسبين للمشروع، كما أنها ستقدم مادة النحاس والأولوية لمن يلتزم بالمشروع، إلى جانب كل التجهيزات والمعدات الفنية الممكنة التي ستشتريها الوزارة وتقدمها إلى التعاونيات أو إلى اتحاد التعاونيات»، متمنيا «أن لا يتم تسييس الموضوع أو وصفه بالفئوي والمناطقي»، مشددا على أن المشروع «يهدف إلى خدمة قطاع الزيتون بشكل عام في كل لبنان

اتحاد نقابات المزارعين في لبنان

نجّانا اللّه في لبنان من العبث الامريكي وفنونه وتقنياته

تعليقا على زيارة الملحق الزراعي الاقليمي في السفارة الاميركية في القاهرة للبنان، ولقائه مع بعض العاملين في القطاع الزراعي، اصدر اتحاد نقابات المزارعين في لبنان البيان التالي: أن اتحاد نقابات المزارعين في لبنان يهمه ان يلفت للدور التخريبي الدائم الذي تمارسه امريكا وتستهدف به الاقتصادات الوطنية، ومستغربة هذه الغيرة الامريكية في هذا الوقت الذي تستعر فيه حملتها العدوانية على شعوب المنطقة ودولها وبالوقاحة المفرطة التي نشهدها اليوم في العدوان على سوريا العروبة والحق العربي، وأن لا خير يرتجى من دولة تحيك المؤامرت الدائمة على لبنان وسوريا، وتساند العدو الاسرائيلي في عدوانه المستمر على لبنان. والقنابل العنقودية الاسرائيلية التي ما زالت في الحقول اللبنانية شاهد دائم على الجرائم الامريكية الاسرائيلية الدائمة، وامريكا التي استمرأت الدخول الى البيوت من النوافذ، لا تحترم قواعد التعاطي مع الدول، ولا تحترم سيادة الشعوب على اراضيها، ولبنان ليس مزرعة ولا سوق استهلاك مباح لامريكا، ولا حقل تجارب وعبث بارضه واقتصاده وكفاءات شعبه ومزارعيه، نجّانا الله في لبنان من العبث الامريكي وفنونه وتقنياته.

تعميم لـ"إيدال" للالتزام بمعايير التعبئة والتوضيب

الحاج حسن: لبنان مع «التيسير العربي» لنصدّر ونستورد

INVESTMENT DEVELOPMENT AUTHORITY OF LEBANON
Presidency of the Council of Ministers
IDAL

لفت وزير الزراعة حسين الحاج حسن إلى أنه "بالتنسيق مع وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، سنؤكد بشكل واضح وصريح خلال المجلس الاقتصادي العربي الذي يعقد في ٨ و٩ شباط المقبل، أننا في لبنان مع اتفاق التيسير العربي لنصدّر ونستورد، ومع حرية التجارة"، مضيفا "لكن بالتأكيد نحن مع المزارع اللبناني والحفاظ عليه في ظل معادلة كلفة الإنتاج التي هي الأعلى في لبنان بين الدول العربية، لذلك هناك اتفاقات وتفاهمات يجب التأكيد عليها والاستمرار فيها".

وأبرز الحاج حسن في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ٢٤-١-٢٠١٢ بحضور أعضاء "لجنة قطاع البطاطا"، ممثلين عن مزارعي ومصدري وتجّار البطاطا، "حاجة السوق إلى الدور الناظم لمختلف القطاعات». وأعلن عن اتصالات أجراها مع دول أوروبية ولا سيما الشرقية منها، لتصدير البطاطا إلى أسواقها، مشيراً إلى وضع آلية لاستيراد البطاطا «عبر إجازات استيراد مسبقة تحت سقف اتفاق التيسير العربي، وضمن التفاهمات مع الدول التي نستورد منها ونصدّر إليها ولا سيما المملكة العربية السعودية ومصر".

وشدد على أهمية الاستمرار في رفع مستوى جودة البطاطا المنتجة محلياً والتي تتمتع بجودة جيدة، وقال: أصبحنا اليوم قريبين جداً من إعلان لبنان خالياً من مرضي العفن البني والعفن الحلقي، وهناك مشروع تعاون مع الحكومة الإيطالية للمساعدة في تصدير الإنتاج اللبناني من البطاطا إلى أوروبا، كاشفاً " أن الفحوصات المخبرية التي أجريت على عينات من البطاطا لجهة الرواسب ومتبقيات الأدوية والمبيدات الزراعية، بيّنت أنها مقبولة وفق المعايير الصحية الدولية".

وجدد الالتزام بمعايير التعبئة والتوضيب التي تطلبها الدول المستوردة، "وبناء عليه أصدر مدير عام مؤسسة «ايدال» المهندس نبيل عيتاني تعميماً في هذا المجال، ودعا المصدرين إلى الالتفات إلى هذا الأمر قبل الشراء والتوضيب والتصدير".

وأعلن الحاج حسن تنظيم استيراد البطاطا "وفق طلب الإجازات ضمن آلية واضحة تعتمد جمع ما استورده التاجر خلال أربع سنوات، وقسمة الحاصل على أربعة، والنتيجة المحصلة هي الكمية التي سيتمكن التاجر من استيرادها هذا العام، أما التاجر الذي لم يستورد خلال السنوات الأربع الماضية، فسيحصل على إجازة استيراد، أيضاً لكن الكمية ستكون ضمن الحدود الدنيا"، مؤكدا أنه وإن كان ضد الإجازات فإن واقع انتاج البطاطا هذا العام فرض هذا الأمر.

الاخبار النقابية العربية

الوفد النقابي العمالي الكوب

عبر عن تضامن الشعب الكوبي مع شعب وعمال سورية

■ سانا: ١٠-١-٢٠١٢

عبر الوفد النقابي العمالي الكوبي الذي يزور سورية عن تضامن الشعب الكوبي مع شعب وعمال سورية في وجه المؤامرة والحملة الإعلامية المضللة التي تتعرض لها سورية ومحاولات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية وأكد أمين العلاقات الخارجية في مركز العمال الكوبي رئيس الوفد إيموند فرناندیز خلال لقائه عددا من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال أمس أن زيارة الوفد تأتي تعبيرا عن وقوف الشعب الكوبي ونقاباته العمالية مع الشعب السوري وعماله في نضاله ضد القوى الامبريالية والصهيونية وخاصة في هذه الظروف التي تمر بها سورية مشيرا إلى انه من حق الشعب السوري حل مشكلاته الداخلية بنفسه بعيدا عن اي تدخلات خارجية. وأضاف فرناندیز.. إن ما يجمع البلدين هو عمق العلاقات التاريخية والصداقة بين الشعبين السوري والكوبي منوها بوقوف الشعب السوري مع الشعب الكوبي الذي عانى لعقود طويلة من الضغوطات والعقوبات الاقتصادية والحصار التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عليه.

وأوضح رئيس الوفد الكوبي ان هناك فجوة كبيرة بين ما يحاول البعض بثه عن سورية وما نراه على أرض الواقع مشيرا إلى أن هناك محاولة لتدويل المشكلات المحلية من أجل تبرير التدخلات الخارجية.

بدوره استعرض رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال شعبان عزوز العقوبات المفروضة وتأثيرها بشكل سلبي كبير على الشعب السوري والعمال بشكل خاص إضافة إلى محاولات تشويه الحقائق من خلال حملة إعلامية مضللة تستهدف الوحدة الوطنية مؤكدا أن سورية ستبقى صامدة في وجه المؤامرة التي تتعرض لها على عدة جبهات سياسية واقتصادية وإعلامية.

وأشار رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال إلى ان سورية تسير بخطوات إصلاحية مهمة منذ عدة سنوات حققت خلالها مكتسبات انعكست إيجابا على حياة العمال والشعب السوري مثمنا مواقف الدول الصديقة لسورية في أزمتها مثل روسيا والصين ودول أمريكا اللاتينية وكوبا بشكل خاص التي تدعم الشعب السوري في حقه بالدفاع عن نفسه.

اسرائيل تقترب من نهايتها

سمير كرم عن السفير اللبنانية بتصرف

ليس من قبيل المصادفة أبداً ان تأتي من داخل إسرائيل في وقت واحد الأنباء التي تتحدث عن الاستعدادات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية لإقامة دعاوى مطالبة لحكومات عربية متعددة بدفع تعويضات مالية عن اموال فقدها اليهود الذين هاجروا من هذه الدول، من وقت إنشاء دولة إسرائيل، والأنباء التي تتحدث عن موجة يأس بين اكبر المفكرين الإسرائيليين من إمكان استمرار إسرائيل في الحياة واقترابها من النهاية كدولة لليهود.

قد لا تبدو العلاقة بين هذه الأنباء واضحة للوهلة الاولى، ولكن المرء لا يحتاج الى وقت طويل من التفكير والتمعن في هذا الامر ليدرك ان بين انباء سعي اسرائيل الى الحصول على ما يقدر بنحو ثلاثمئة مليار دولار من الدول العربية كتعويضات، (...)، وأنباء تحملها تصريحات ابرز المفكرين الاسرائيليين عن قرب نهاية إسرائيل الدولة، علاقة ما. فعلى الرغم مما يبدو على السطح من ان اسرائيل راكمت قوة عسكرية لا تضاهيها اي قوة اخرى في المنطقة، إن لم يكن في العالم، فإن مقومات الدولة آخذة في التراجع ان لم يكن في الانهيار، الامر الذي ينبئ بقرب نهاية الدولة الاسرائيلية.

إن فكرة الحصول على تعويضات من العرب(...) راودت القادة السياسيين الإسرائيليين منذ العام الذي شهد تأسيس دولة إسرائيل ١٩٤٨(...) والفكرة نفسها كانت تتغلغل في العقل السياسي والمالي الاسرائيلي، كلما ازداد الضغط الفلسطيني والعربي على اسرائيل، بشأن حق اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية في العودة الى وطنهم .

وليس من شك في ان وراء إثارة موضوع التعويضات العربية لليهود اهدافاً تتجاوز الأهداف المالية، (...) وأول ما يبدو من هذه الأهداف في الظروف الحالية هو إقناع العرب والعالم بأن إسرائيل تشعر أن لديها من القوة ما تستطيع به أن تجبر الحكومات العربية على الاستجابة لها في هذه المطالب.(...) وهذه الدول العربية التي حددتها اسرائيل هي مصر والاردن (اللتان تقيمان علاقات كاملة مع اسرائيل) وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا والسودان وسوريا والعراق ولبنان، إضافة إلى المغرب التي تقيم علاقات شبه كاملة مع اسرائيل.

ويلاحظ ان المسؤولين الاسرائيليين افردوا مكاناً خاصاً للسعودية حينما قالوا إن قيمة التعويضات التي ستطلبها اسرائيل من المملكة تبلغ مئة مليار دولار تغطي العصور «منذ عهد الرسول محمد» أي منذ البدايات الاولى للاسلام. وتترك تصريحات المسؤولين الاسرائيليين انطباعاً لا يمكن تجاهله، بأن إسرائيل تتوقع استجابة ايجابية من المملكة العربية السعودية، بالنظر الى عدد من الامور، اولها ما تبديه السعودية من اهتمام بإظهار استعداد للتقارب مع اسرائيل والتعاون معها في اطار تحالف كل منهما مع الولايات المتحدة وفي اطار ما تبديه المملكة من تفهم لدور اسرائيل الاستراتيجي في مواجهة إيران.(...)

في وقت تراجعت فيه مكانة اسرائيل مع معظم بلدان العالم، (...) ان اسرائيل تريد ان تقدم دليلاً جديداً للعالم على قدرتها على تحقيق اهداف كبرى من نوع التعويضات من الدول العربية، الامر الذي يعطيها مكانة – ليست فقط سياسية بل مالية – على الصعيد العالمي.

وهنا ينبغي ان نلاحظ ان أياً من الدول العربية (المعنية على الأقل) لم تعلن موقفاً محدداً من هذا المشروع الاسرائيلي على الرغم من خطورته (...) لكن بصرف النظر عن مواقف الحكومات العربية فإن مطالب اسرائيل الجديدة من اموال العرب من شأنها ان تزيد من تأجيج العداء تجاه إسرائيل لدى الجماهير العربية، تلك

التي تطالبها إسرائيل بدفع تعويضات لليهود وتلك التي لا تشملها هذه المطالب. ان اسرائيل تدرك حقيقة الهوة الشاسعة التي تفصل بين مواقف الحكومات العربية منها ومواقف الشعوب التي تسيطر عليها – حتى الآن – تلك الحكومات(...) إنها تغفل تماما الحقائق المتعلقة بمشاعر ومواقف الشعوب العربية مقارنة بما تتبعه الحكومات العربية من سياسات تجاه اسرائيل. وعند هذا الموقع لا بد من ذكر حقيقة ان اسرائيل وفقا لتصريحات مسؤوليها اعلنت ايضا انها تنوي اقامة دعاوى للمطالبة بالحصول على تعويضات من ايران، وهنا تبدو ايران الدولة الوحيدة في الشرق الاوسط التي يمكن التأكيد بأنها ابداً لن تستجيب لطلب اسرائيل. ان اسرائيل توجه بهذا التحرك الجديد نوعاً من الانذار للحكومات الجديدة التي صعدت الى السلطة خلال احداث عام ٢٠١١ بأن إسرائيل لا تنوي المهادنة مع هذه الحكومات مهما بدا من هذه الحكومات من استعداد لإقامة علاقات وئام مع الولايات المتحدة. وهو توجه سياسي يتطلب مهادنة لاسرائيل. ان اهتمام اسرائيل برفع وتيرة المطالب من الحكومات العربية التي اجتاحتها حالة «الثورة» انما يؤشر الى رغبة في الحصول على مزيد من النوايا الحسنة من تلك الحكومات تجاه اسرائيل.

إن ضخامة المبالغ التي تتحدث عنها اسرائيل لا بد ان تثير انزعاج الولايات المتحدة(...) وبوجه عام فإن انتقال مبالغ بهذه الضخامة الى اسرائيل من شأنه ان يخل بالميزان المالي العالمي، ويعطي اسرائيل نفوذاً مالياً عالياً لا يرضي الولايات المتحدة بأي حال. واذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة ان علم اسرائيل قد احرق على مشهد من الجماهير الاميركية بل بأيدي الجماهير الاميركية في احدى تظاهرات «احتلال وول ستريت» في اوائل الشهر الماضي هو حدث دال بذاته على اقتراب ساعة النهاية لإسرائيل، ولا بد ان نستنتج ان سياسات اميركا الرسمية الموالية لاسرائيل لم تعد تستند الى تأييد شعبي في الولايات المتحدة كما كان الحال في السابق. (...) بل ان الانتخابات الرئاسية الاميركية كفيلة بحد ذاتها ان تظهر مدى تراجع نفوذ اللوبي الصهيوني عن مكانته المعروفة في الولايات المتحدة. ان الاسرائيليين انفسهم يعرفون الى اي مدى تراجعت مكانة اسرائيل في اميركا على الصعيد الشعبي(...) وهذا بالتحديد ما يعكسه ما عبر عنه المفكرون الاسرائيليون في كتاباتهم الاخيرة.فهل تفلح طريقة إثارة قضية طلب التعويضات لليهود من الدول العربية في رفع شأن اسرائيل الى مكانتها السابقة في العالم او على الأقل في الولايات المتحدة؟اننا نعتقد ونؤكد ان زمن اسرائيل قد ولى كما تنبئ كتابات المفكرين الاسرائيليين. وكل ما بقي من نقاط الخلاف حول هذه الحقيقة يدور حول ما بقي من عمرها... عشرون سنة او ثلاثون على الاكثر.

وحدة النقابات والعمال في حزب اللّه

تحتفل مركزيا بمناسبة ولادة رسول المحبة محمد بن عبد اللّه (ص)

اقامت وحدة النقابات والعمال في حزب الله احتفالا مركزيا بمناسبة ولادة رسول المحبة محمد بن عبد الله (ص) وذلك في قاعة الجنان طريق المطار حضره جمع من العمال وعائلاتهم حيث القى معاون مسؤول وحدة النقابات الحاج حسن سيف الدين كلمة الوحدة هنأ فيها المشاركين في إحياء هذه المناسبة العظيمة لقائد عظيم هو رسول الله الذي لولاه لما كنا وصلنا الى دروب التقوى والقيم الاخلاقية التي نحن عليها اليوم. من جهة ثانية أكد الحاج سيف الدين على النقابيين والعمال الحضور في الساحات وتكثيف لقاءاتهم واجتماعاتهم ليكونوا على قدر المسؤولية في اي حراك قد يطلب منهم في المستقبل.وختم كلمته بالشكر والتقدير للمجالس التنفيذية للنقابات والاتحادات الذين يعملون تطوعاً في خدمة العمال وقضاياهم.

ومن ثم القى الشيخ حسين زين الدين كلمة من وحي المناسبة اعتبر فيها ان الوحدة الاسلامية بين المسلمين هي عامل انتصار وقوة للمسلمين في وجه العدو الصهيوني مشدداً على ضرورة الوعي لدى الجميع منعاً للوقوع في أي فتنة يريدها هذا العدو. وتطرق في كلمته الى انتصار الثورة الاسلامية في ايران في عيدها الثالث والثلاثين بقيادة الامام الخميني المقدس.

وبعد ذلك قدمت فرقة الامام المهدي "عج" مجموعة تواشيح من وحي المناسبة وجرى في نهاية الحفل توزيع الهدايا على اطفال العمال والنقابيين الحاضرين .

الف ياء الاقتصاد

خلط أوراق الاقتصاد العالمي... السياسات الاجتماعيّة مثالاً

■ عبد الحليم فضل الله - الأخبار

ثمة مجال اليوم للتفكير بأذهان لا تصطخب فيها آراء جاهزة. التطورات التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة تساعدنا على التمعّن بالحقائق، وهي أظهرت على نحو لا لبس فيه أن عمر الإيديولوجيات صار قصيراً، فبعكس العقود السابقة لم يكن علينا الانتظار طويلاً حتى نكتشف زيف وعود التسعينيات، وحتى تذوي العقائد الجديدة أمام أنظارنا في خريف أزمات صاخب.

لقد بدأ زمن خلط الأوراق والأفكار، فلا القطاع العام مثلاً، الذي كان الضحية الأولى لعولمة القرن العشرين، هو نفسه الذي يطالب اليوم بفتح خزائنه أكثر لإنقاذ المؤسسات المالية التي نمت على أنقاض دوره، ولا فكرة التخطيط الحكومي التي كانت محل ازدراء كهنة السوق، هي نفسها برامج الإنقاذ التي هلّل لها هؤلاء مع أنها تضمنت نيات إنفاق حكومي يزيد على أي خطة خمسية اشتراكية النزعة عرفها العالم.

تنطبق المفارقة أيضاً على البون الشاسع بين اقتصاد عالمي تسيّره عواصم غربية قليلة، ونظام اقتصادي متعدد الأقطاب، تتحكم فيه ثنائيات متقاطعة (بكين ــ واشنطن؛ آسيا ــ أميركا...)، أو مجموعات لم تتحدد ملامحها النهائية بعد، مثل مجموعة العشرين، أو الدول النامية الأربع (بريك) التي يفكر بتوسيعها لتضم أيضاً بلداناً ناهضة أخرى. لقد صار بوسع دول لم يكن يحسب لها حساب أن تمارس حق النقض، بل أن تواجه مؤسسات دولية عاتية كصندوق النقد الدولي، وتضبطه متلبّساً بضعف الجهوزية لمواجهة الانهيار المالي. وإذا كانت المعضلات المالية التي تمر بها أوروبا حالياً تعيد التأكيد على ضبط المالية العامة، فإن مسائل ما بعد انهيار الأسواق المالية نقضت دون رحمة مبدأ الموازنة المتوازنة، لتتقدم عليه توجهات كانت حتى الأمس القريب تنسب إلى الراديكاليين، مثل تسخير السياسات المالية والنقدية لإنعاش الاقتصاد وتحفيز الطلب. ويبدو متخذو القرار في وضع لا يحسدون عليه، هم مجبرون على السير في مسارات متضاربة: إطلاق يد الدولة وتقييدها، الانفتاح والحماية، الإنتاج والتوزيع، خفض النفقات الحكومية وزيادة الاستثمار في البنى التحتية. وقد وصل صدى فشل الخيارات العالمية السابقة إلى أروقة المؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، فامتلأت تقاريرها بالأفكار الجديدة مثل النمو المنصف، والتنمية البشرية المعدلة بمعيار عدالة توزيع المداخيل، وتحولت مؤتمراتها إلى مناسبة للظهور بمظهر جديد.

لنأخذ السياسات الاجتماعية والنقاش بشأن دور الدولة مثالاً على خلط الأوراق الراهن. في أواسط تسعينيات القرن الماضي، بدا واضحاً أن الرأسمالية الاجتماعية آخذة بالانحسار في مقابل الرأسمالية الأميركية الموجهة بالسوق والقائمة على الفردانية. لكن الانفتاح العالمي المفرط والسريع، وتعاظم المنافسة الدولية في ظروف غير متوازنة، والثقة المبالغ فيها بالأسواق الذاتية التنظيم فاقمت الاختلالات العالمية، ثم جاءت أزمة عام ٢٠٠٨، لتؤكد ضرورة تدخل الدولة لإعادة التوازن.

يتمثل أحد محاور النقاش بمسألة التخلي عن دولة الرعاية الأبوية، أي بدلاً من أن تركز الدولة على تحويل المداخيل من شريحة إلى أخرى للحد من عدم المساواة، عليها أن تقصر اهتمامها على حماية الواقعين تحت خطوط الفقر والمعرضين للحرمان الشديد. يكفي أن نحدد الشرائح المعرضة للإقصاء، ثم نضع برامج دقيقة الاستهداف لمعالجة أوضاعها. لكن الإحصاءات تظهر على نحو واضح، أن مدخل التوزيع المعتمد على الإعانات الاجتماعية والخدمات العامة التي تصل الى أكبر مجموعة من السكان يبقى الأنجع في مكافحة الفقر. في الاتحاد الأوروبي مثلاً، ساهمت التحويلات الحكومية أواخر التسعينيات، في خفض معدلات الفقر من ٤٠٪ من السكان إلى ١٥٪. وفي البلدان العربية، ساعدت البرامج القائمة على التحويلات والحماية في آن معاً، على تحقيق تقدم مؤثر في ميادين الصحة والتعليم والتمدن. كان هذا معروفاً، لكنه لم يلق عناية تذكر، الجديد في الأمر هو أنّ المنظمات العالمية بدأت تعترف بضرورة التغيير وصارت لا تجاهر بالمواقف والفرضيات التي ثبت بطلانها. لقد اكتشف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي متأخرين أنّ انعدام المساواة لا يعرقل جهود الحد من الفقر فقط، بل يعوق النمو، لكن ينبغي هنا الحذر. إن تبدل الأفكار لا يعني بالضرورة تغيّر المسارات، فالعالم يحاول الآن علاج أمراضه بأدوات ملوثة ببقايا سياساته السابقة.

علينا أن لا نتجاهل، ونحن نراقب تشابك المسارات الحالي، أن العودة إلى الوراء لم تعد ممكنة، لا إلى الدولة المتدخلة كما كانت في أواسط القرن الماضي، ولا إلى الحريات القصوى كما ظهرت في الولايات المتحدة الأميركية عشية انهيار أسواق المال. هنا لا يمكن إغفال التحول في طبيعة الدولة التي صارت مشبعة أكثر مما مضى بروح زبائنية مفرطة، وفي طبيعة القطاع الخاص الذي تفوح من أروقة مؤسساته الكبرى القابضة على اقتصاد العالم رائحة البيروقراطية. كما أن أجهزة الدولة ليست دائماً الممثل النزيه للمصالح العامة، ولا القطاع الخاص هو معيار الكفاءة والفعالية.

قد لا نكون على أعتاب ثورة جديدة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي العالمي، لأن القوى القديمة ما زالت قادرة على مقاومة التغيير، لكن الأكيد هو أن الأدوات والمنهجيات الرائجة لم تعد تقوى على التفسير بدقة ولا على تحسين الشروط التي يعمل في ظلها الاقتصاد، وأن علينا خلال هذا المنعطف العالمي الجديد أن نكون حذرين جداً تحسّباً للآتي من الأزمات، لكن مع التفكير طوال الوقت بالطرق الجديدة التي ينبغي سلوكها.

الف ياء النقابات

المسألة الاجتماعيّة بين ثلاثة خيارات

■ عبد الحليم فضل الله - الأخبار

من فوائد النقاش الراهن أنه جعل إحدى مسائل الإصلاح قضية رأي عام، وحجز لها مكاناً في سلّم الأولويات. صحيح أن تباين الرأي في هذا الشأن هو وجه من وجوه الانقسام الحادّ منذ الطائف بين فريقين ينظران نظرة مختلفة إلى موقع المسألة الاجتماعية على هذا السلّم، إلا أن تعثر المشروع الآخر، الذي أطلق بعد الحرب الأهلية وفشله في تحقيق أي من أهدافه تقريباً، فرض المسألة الاجتماعية فرضاً، وحتى أولئك الذين وضعوا برامجهم ونظّموا أفكارهم على أساس تجاهل هذه المسألة، لم يعد بوسعهم التنكر لها أو عدم الاعتراف بوجودها. وإذا كان الرأي العام يحمل هذه المسألة على محمل الجدّ ويضعها خارج الاصطفافات المعهودة، فهذا يشجع البحث عن رؤية جديدة تضمن أوسع إجماع حولها، على أن يسبق ذلك نقاش للمبادئ التي ينبغي الانطلاق منها والأسس التي يبنى عليها. ولدينا في هذا الصدد ثلاثة خيارات:

يفترض الخيار الأول أن المسألة الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية والمالية وملحقة تماماً بها. ففي غياب النمو وافتقاد الاستقرار المالي، لا مجال لمكافحة الفقر ولا معنى لإعادة توزيع الثروة. النمو هنا هو الضمانة، وهو وحده الذي يكفل زيادة مداخيل الفئات الأدنى، دون أن يتحمّل الكلفة أي طرف اجتماعي آخر ولا حتى الحكومة. وهذا يذكّر بالدعوة التي وجّهها بعض الاقتصاديين الأوروبيين إلى دولهم كي تتبع ما يسمّى سياسة «العمى القطاعي»، أي أن تنحصر مهماتها بإيجاد مساحة لعب متساوية مفتوحة أمام الجميع، دون تمييز بين القطاعات أو الأولويات.

الخيار الثاني يقوم على الفصل بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، بحيث يكون لكل منها مسارها المستقل وأهدافها التي توضع بمعزل عن الأخرى. فمثلاً يمكن توجيه السياسة الاقتصادية نحو زيادة معدلات النمو أو خفض مستويات التضخم، أو تحرير التجارة الخارجية، دون أن يؤخذ بالحسبان الانعكاسات الاجتماعية لذلك. والعكس صحيح أيضاً، ففي ظل هذا الخيار يمكن تبني سياسات اجتماعية قد تلحق الضرر بالإنتاجية أو تؤثر سلباً على المالية العامة وملاءة المؤسسات.

هذا الفصل التعسفي يقلل من جدوى السياسات وفعاليتها، فبعض الإجراءات الهادفة مثلاً إلى تحفيز النمو (كتحرير التجارة) ربما أدت إلى زيادة البطالة، وعندما يزداد الوضع سوءاً تضطر الدولة إلى التدخل من خلال إجراءات مالية قد تكون كابحة للنمو. إجراءات التقشف المالي هي مثال آخر، إذ إن لها مضاعفات معيشية خطيرة تلزم الحكومة لاحقاً بإنفاق مضاعف.

أما الخيار الثالث فيقضي باعتماد سلة متكاملة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية. لكن ضمن نماذج جديدة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي تجعل التكامل ممكناً. فعلى الصعيد الاجتماعي، هناك النموذج المستند إلى خطاب الحقوق، والذي يفرض على الدولة وأطراف الإنتاج التضامن في ما بينها لتأمين حد أدنى من التقديمات التي لا يمكن التنازل عنها. وهذه الحقوق تراعي مبدأ المساواة ولا تقوم على أساس تعاقدي صرف، وبالتالي هي تشمل الجميع دون تمييز بين من هم داخل سوق العمل ومن هم خارجه. وعلى الصعيد الاقتصادي، لا بد من تحديد ما نريده على نحو دقيق: هل نكتفي بمراقبة النسب التي يزداد فيها الناتج ونهمل الطريقة التي تتحقق من خلالها الزيادة؟ فما الذي يضمن استدامة هذا النمو أو حسن توزيعه، مع العلم بأن لبنان عرف أربع دورات ركود ورواج خلال عقدين، وتضاعف فيه الناتج الإجمالي خلال عشر سنوات تقريباً مع بقاء مداخيل ما لا يقل عن تسعين في المئة من اللبنانيين على حالها. وإذا كان النمو مطلوباً بحد ذاته وبمعزل عمن سيستفيد منه، ألا ينبغي أن نراجع المعادلة الذي يتحقق من خلالها، فنتخلى مثلاً عن نموذج الاستهلاك المموّل بالتحويلات المالية، لمصلحة نموذج نموّ تحرّكه الصادرات ذات القيمة المضافة المعرفية العالية؟

إذا أخذنا بالخيار الثالث، وهو ملائم تماماً للبنان، يصبح من الممكن مضاعفة فاعلية السياسات الإصلاحية، لأنها ستراعي حينئذ وعلى نحو متزامن غايات متنوعة. هذا يقتضي الشروع بالإصلاح من النقاط التي تتقاطع عندها المسارات الاجتماعية والاقتصادية والمالية. إصلاح النظام الضريبي هو إحدى نقاط التقاطع التي يمكن البدء منها، فهو يحقق سلة من الأهداف؛ اقتصادياً من خلال تحفيز المنتجين وكبح الاقتصاد الريعي، واجتماعياً عبر المساهمة في تقليل الفوارق الطبقية، ومالياً بمنح الخزينة إيرادات إضافية. الحماية الجمركية المدروسة لها تأثير مماثل، فهي تزيد القيمة المضافة للقطاعات المدعومة، وتعزز العائدات الضريبية، وتحدّ من البطالة. وينطبق الأمر نفسه على خفض المصارف التجارية طوعاً للفوائد المدينة خصوصاً على سندات الخزينة، مقابل مضاعفة قيمة القروض الإنتاجية المدعومة. وهذا الأمر (الذي لا بد أن يترافق مع التخلص من هاجس امتصاص السيولة ومراكمة مصرف لبنان لاحتياطيات مقترضة تفيض عن الحاجة)، سينشط اقتصاد الوحدات الصغرى، ويساهم في مكافحة الفقر وتأمين آلاف الوظائف بكلفة منخفضة، فضلاً عن خفض خدمة الدين العام.

على أن نجاح سياسات الإصلاح وتكامل مساراته، يحتاج أيضاً إلى الاختيار بين رؤية اجتماعية تقوم على الدعم الانتقائي الذي يسيطر السياسيون على قنواته، ورؤية بديلة تراعي مبدأ الرعاية الشاملة، فينتظم الإنفاق حينها ضمن أطر مؤسساتية مستقلة نسبياً عن دوامة السلطة، ومبنيّة على قاعدة الحقوق، وهذا وحده ما يمكن أن يحدّ من تفشّي الزبونيّة السياسيّة، الجزء الأسوأ في نظام المحاصصة السيئ.

فضيحة المازوت المدعوم: اللي استحوا ماتوا،

واللي بلا حيا عم يحكوا بالفضايح

(الخبر) في اطار ما سمي " فضيحة المازوت المدعوم"وجه عدد من نواب «المستقبل» أصابع الاتهام مباشرة إلى وزير الطاقة جبران باسيل، واتهموه بتوزيع المازوت على المحاسيب، وقد حذر أكثر من نائب من «لملمة الموضوع قبل تحديد المسؤوليات بدقة ومحاسبة المجرمين الذين سرقوا أموال الناس».

التعليق: من الذي قرأ خبر قرار مجلس الوزراء الخاص بدعم مازوت التدفئة، و لم يقل على الفور: هذا مزراب هدر جديد، أو: هذه تنفيعة جديدة للمحاسيب، كيف لا يكون كذلك وهو قرار مرتجل، فاقد لكل أصول الضبط والرعاية والحفظ للمال العام، وللحقوق في أن تصل الى اصحابها، الم تجرب هذه الحكومة، والحكومات السابقة قرارات من هذا النوع، وما حصل فيها، هل لعاقل أن يقول أن قرارا يرمي مئات الملايين من الليرات في ساحة الناهبين من الشركات والمافيات ،دون أدنى قواعد للضبط والمراقبة، هو قرار عاقل وغير مشبوه، حتى اذا ما هجمت الذئاب النهمة فخزنت وحجبت واحتكرت واستغلت هذا الفلتان رفعنا الصوت، وقلنا فضيحة، وكلفنا بالتحقيق، وارتاح ضميرنا واصبحنا نستحق لقب رجالات دولة وشفافية حكم؟!

نعم هي فضيحة، ولكنها فضيحة من اتخذ القرارالخاطئ والمشبوه، ونام عن مجريات تطبيقه، وما حصل هو نتيجة طبيعية لهذا القرار الخاطئ والمشبوه والفضيحة، و ما أكثر الفضائح في لبنان، الظاهر منها والمستتر، فضيحة قرار دعم المازوت ليست أولها بالتأكيد، بل ربما لاتكون فضيحة بالمعنى السياسي، كما غيرها من الفضائح العادمة للانتظام العام، وللدستور، ولكل ما اشتغل عليها المشترعون من قوانين. وكل فضيحة في لبنان تجب فضيحة سبقت وفي الجب هذا تتساوى الفضائح، يتساوى صغيرها بكبيرها، فضائح ازهاق ارواح الناس بالاهمال، كما حصل ويحصل في التنظيم المدني وعلى الطرقات وفي الطائرات، وبالعمد كما حصل في حرب تموز، ونكران التضحيات والتآمر على دماء الشهداء والانتصار والتحرير، وتوزيعات أموال المتضررين من حرب تموز على من لم يشهدوا حربا، و لم تزرهم الاحداث، و لم يثكلوا بولد، أو يجرحوا بحجر، وحجبها حتى اليوم عن مستحقيها بل واستخدامها حسب الاقرار في غير ما رصدت لهوشهداء مار مخايل منذ اربع سنوات، وشهداء حي السلم قبلها، هذه فضائح تتساوى بفضائح سرقة المال العام بالنظام وبقوة الحكم، كما حصل في نهضة اعمار لبنان في سوليدير والمطار والجسور والبنى التحتية، والمستشفيات الحكومية، والاملاك العمومية شواطء وبحار وانهار، وادخال الميني باص الى لبنان مازوتا وفرض اعادته بنزينا، والرواسب النفطية وانفاق البعثات الدبلوماسية الخارجية، والتعيينات الادارية والقضائية، وبونات البنزين لكبار القضاة، ولوحات النمر العمومية، وكسر سيارات النقل المشترك، وصفقات تجهيز وصيانة محطات توليد الكهرباء، وشركة فحص ميكانيك السيارات، وعقود شركات اتصالات الخلوي، ومافيا الدواء المزور والقمح المسوس، والوكالات الحصرية، ومراقبي وزارة الصحة في المستشفيات، ومفتشي وزارة العمل في المؤسسات، ومغارة جعيتا المهداة، وما دار حول مسابقة العجائب الكبرى، وعدادات وقوف السيارات على الطرقات، ورخص الكسارات، وحرائق الغابات وتجهيزات الدفاع المدني والطائرات الزرقاء، و الخزنات في وزارة المال، وارقام المليارات الضائعة بالانفاق الاثني عشري، وغياب ارقام الموازنات العامة لسنوات وسنوات..

وحواسيب وزارة المالية وبرامج المحاسبة المفتوحة الفاقدة لمعايير المحاسبة برأي الخبراء الدوليين، وتمويل المحكمة الدولية، والميدل ايست وطائراتها وارباحها وخسائرها..

هل اجرت جهة ما حسابات للأموال التي وزعت في اطار دعم السائقين العموميين؟!

هل صحيح أن تصحيح الأجور كما صدر في الجريدة الرسمية مؤخرا هو حق العمال ولبنان؟!

ولا ئحة طويلة طويلة مما بتنا نعجز عن تذكرها ورصفها بسطور ومقالات، في لبنان لكل فضيحة سعرها السياسي وكفى، هكذا كان الأمر منذ فضيحة الاستقلال، مع النشيد الوطني.. وهكذا سيبقى..

ومن كان منكم بلا فضيحة فليرم فضائح الآخرين بحجر، كلكم مجبولون وملتوتون بالفضائح، لكن الفضيحة الأكبر اليوم أن يتهم السارقُ المسروقَ بالسرقة، والقاتلُ المقتولَ بالقتل، والمفضوحُ الفاضحَ بالفضيحة.

واللي استحوا ماتوا، واللي بلا حيا عم يحكوا بالفضايح؟!

واعتصموا
الله
رسول
محمد
صلى الله عليه وآله
محمد
12-17 ربيع الأول ولادة الرسول الأكرم [صلى الله عليه وآله]
ولادة حفيده الإمام جعفر الصادق [عليه السلام]
أسبوع الوحدة الإسلامية

إرادة لا تعرف الهزيمة
القادة الشهداء
الذكرى السنوية للقادة الشهداء 1433 - 2012